

المصادقة على مشروع القانون الأساسي المتعلق بمجلة الجماعات المحلية: مجلس نواب الشعب ينجح في تنزيل الباب السابع من الدستور

أهم العناصر التي ارتكز عليها مشروع القانون:

- الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة
- مبدأ التدبير الحر للجماعات المحلية
- الرقابة اللاحقة
- الاستقلالية المالية والإدارية
- نظام أملاك الجماعات المحلية ونظام تسيير مرافقتها
- التضامن والتميز الإيجابي بين الجماعات المحلية
- السلطة الترتيبية للجماعات المحلية
- التصرف المالي في إعداد الميزانية والمصادقة عليها وتنفيذها
- والقيام بالعمليات المالية بما في ذلك الاقتراض

صادق مجلس نواب الشعب مساء يوم 26 أفريل 2018 على مشروع القانون الأساسي المتعلق بمجلة الجماعات المحلية بعد نسق ماراطوني من الجلسات العامة التي انطلقت في 03 أفريل للتصويت على فصول مشروع القانون ، وذلك بعد النقاش العام حوله في جلسة سابقة انعقدت يوم 22 مارس الفارط. وقد انعقدت هذه الجلسات بالتزامن مع اجتماعات لجنة التوافقات (في جلسات صباحية) التي عملت على تقريب وجهات النظر وبالتالي تسريع نسق التصويت واستكمال المصادقة على المشروع في الأجل. ويهدف مشروع القانون الأساسي إلى ضبط مختلف الأحكام العامة لنظام الجماعات المحلية ومجالات أنشطتها وحقوقها وأملاكها ومرافقها وواجباتها وتنظيم علاقات شراكاتها مع الخارج والأحكام الخصوصية بكل من الأصناف الثلاثة التي أقرها الدستور (البلديات والجهات والأقاليم).

أبرز مواطن تباين الآراء:

شهد النقاش حول مشروع القانون والتصويت على فصوله تبايناً في الآراء بخصوص بعض الفصول الخلافية والتي كانت محور عمل لجنة التوافقات التي عملت على الحسم فيها عبر تقريب وجهات النظر والتوصل إلى صيغ توافقية.

-تفرغ رئيس الجماعة المحلية من عدمه

ضُمنت هذه المسألة بالفصل السادس من مشروع القانون المدرج في القسم الثاني من الباب الأول. وقد انقسمت الآراء بين من مع تعميم مبدأ التفرغ على كامل الجماعات المحلية ومن ضده، وقد تمّ التوصل للاتفاق حول تعميم مبدأ التفرغ على رؤساء الجماعات المحلية والتصويت على الفصل في الصيغة التالية:

الفصل 6

"يتفرغ رؤساء المجالس المحلية لممارسة مهامهم. وتسند لهم منح تحمل على ميزانية الجماعة المحلية تحدد معاييرها وتضبط مقاديرها بأمر حكومي بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا وبعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية".

الفصل 13

- مسألة حلول الوالي محل الجماعة المحلية في ممارسة بعض الصلاحيات الذاتية

طرحَت هذه النقطة في الفصل 13 من القسم الثالث المتعلق بصلاحيات الجماعات المحلية، وقد تباينت الآراء بين وجوب التجاء الوالي إلى القضاء الإداري بعد معانيته للتقاعس من قبل الجماعات المحلية وامكانية وجود حكم ثالث يتمثل في المجلس الأعلى للجماعات المحلية. وقد تمّ الاتفاق على الصيغة التالية:

"تتمتع الجماعات المحلية بمقتضى القانون بصلاحيات ذاتية تنفرد بمباشرتها وبصلاحيات منقولة من السلطة المركزية. تتمتع الجماعات المحلية بصلاحيات مشتركة مع السلطة المركزية تباشرها بالتنسيق والتعاون معها على أساس التصرف الرشيد في المالية العمومية والأداء الأفضل للخدمات. تضبط شروط واجراءات تنفيذ الصلاحيات المشتركة بقانون بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية".

- "متساكن" او "مواطن"

مثل اعتماد لفظ المواطن أو المتساكن في الفصلين 28 و 29، من القسم المتعلق بالديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة، نقطة جدال بين النواب، حيث منهم من اعتبر أنه في إطار اللامركزية، يتم الحديث عن متساكن محلي، مقابل من يستند إلى الدستور الذي تحدث عن "المواطن". وقد خلص النواب إلى اعتماد لفظ "المتساكنين" في كلا الفصلين.

- مبدأ التناسف

مثل الفصل 44 (43 جديد) نقطة خلاف باعتبار انقسام الآراء بين الدعوة إلى مراعاة مبدأ التناسف في تركيبة مكتب المجلس الأعلى للجماعات المحلية والالتزام الكامل بهذا المبدأ. وقد تمّ حسم الجدل باعتماد "مراعاة" مبدأ التناسف، وفيما يلي نصّ الفصل كما تمّت المصادقة عليه:

هيكلية المجلة



الفصل 43

تحدث لجنة وطنية تُعنى بتكوين أعضاء المجالس المحلية تسهر على وضع برامج التكوين ومتابعة تنفيذها لفائدة المنتخبين المحليين وفقا للقانون.

وتتألف اللجنة من ستة أعضاء من ذوي الاختصاص يعيّنهم رئيس المجلس الأعلى للجماعات المحلية على النحو التالي:

- رئيس اللجنة،
 - عضوين ممثلين للبلديات،
 - عضو ممثل للجهات،
 - عضو ممثل للأقاليم،
 - عضو عن الوزارة المكلفة بالتكوين،
- ويُراعى مبدأ التناسف في التعيين.
- ولرئيس اللجنة دعوة كلّ من يرى فائدة في حضوره.
- تلتئم اللجنة بمركز التكوين ودعم اللامركزية وتُحمل نفقات تسييرها على ميزانيته.
- يتعهد مركز التكوين ودعم اللامركزية بكتابة اللجنة وحفظ وثائقها.

مجلة الجماعات المحلية في أرقام

جلسة عامة خصّصت لمناقشة مشروع القانون والتصويت على أحكامه

13

فصول تمّت اضافتها على مستوى الجلسة العامة

10

فصل تمّ تعديله على مستوى اللجنة

253

ساعة عمل تمّ تخصيصها على مستوى اللجنة

200

ساعة عمل على الأقل تمّ تخصيصها للمصادقة على فصول مشروع القانون في الجلسة العامة

48

مسار المصادقة على مشروع القانون الأساسي المتعلق بمجلة الجماعات المحلية

على مستوى اللجنة:

أحال المكتب مشروع القانون على لجنة تنظيم
الادارة وشؤون القوات الحاملة للسلح

23 ماي 2017

24 ماي 2017

تعهد اللجنة بمشروع القانون

ضبط اللجنة لبرنامج ومنهجية عملها

08 جوان 2017

13 و 14 جوان
2017

الاستماع الى جهة المبادرة

الاستماع الى عدد من مكونات المجتمع المدني

15 و 21 جوان
2017

13 و 14
جويلية 2017

النقاش العام حول مشروع القانون

الانطلاق في مناقشة الفصول والتصويت على احكامها

18 سبتمبر 2017

22 جانفي 2018

تنظيم يوم برلماني حول مشروع القانون بمبادرة من
لجنة تنظيم الادارة وشؤون القوات الحاملة للسلح

الانتهاء من النظر في مشروع القانون والمصادقة عليه برمته

23 فيفري 2018

على مستوى الجلسة العامة

26 أفريل 2018

03 أفريل 2018

22 مارس 2018

المصادقة على مشروع القانون
المتعلق بمجلة الجماعات المحلية برمته

الانطلاق في التصويت على أحكام
مشروع القانون

نقاش عام حول مشروع
القانون

الكتل النيابية: تكوين كتلة نيابية جديدة

شهد مجلس نواب الشعب تكوين كتلة نيابية جديدة تحت اسم "الولاء للوطن"، تضم عشرة نواب ويترأسها النائب السيد رياض جعيدان. ويذكر أن نزول عدد أعضاء كتلة آفاق تونس الى أقل من سبعة قد أدى الى انحلالها وقد أعلن رئيس المجلس عن ذلك في الجلسة العامة التي تلت استقالة العضو السابع من الكتلة.

الفصل 34 من النظام الداخلي للمجلس:

"لكل سبعة أعضاء أو أكثر حق تكوين كتلة نيابية. ولا يجوز لنفس الحزب أو الائتلاف أن يكون له أكثر من كتلة نيابية واحدة. يمكن لكل عضو من أعضاء المجلس الانتماء للكتلة التي يختارها. ولا يمكن للعضو الانتماء إلى أكثر من كتلة نيابية واحدة"



مشروع القانون الأساسي المتعلق بحماية المعطيات الشخصية

المجال مفتوح أمام مكونات المجتمع المدني من 23 أبريل الى 04 ماي 2018

مشاريع القوانين أو مناقشة المسائل العائدة اليها بالنظر تكريسًا للمنى التشاركي ومبدأ الانفتاح اللذان يتبنّاهما مجلس نواب الشعب في مختلف أوجه العمل البرلماني.

ومقترحاتهم بخصوص مشروع القانون وذلك خلال الفترة الممتدة بين 23 أبريل و04 ماي 2018. وتعدّ التقارير الكتابية احدى منهجيات العمل المعتمدة من قبل لجان المجلس بمناسبة دراسة

في اطار دراسة مشروع القانون الأساسي المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، دعت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية في بلاغ لها منظمات وجمعيات المجتمع المدني الى تقديم تقاريرهم الكتابية التي تتضمن ملاحظاتهم

نشاط اللجان

اللجان التشريعية

لجنة التشريع العام

الأول من الباب الثاني. وأكد أعضاء اللجنة ضرورة تسريع الانتهاء من مناقشة هذا المشروع للبدء بدراسة مشروع القانون الأساسي المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال

عقدت اللجنة جلسة يوم 05 و19 أبريل 2018 واصلت خلالها النظر في فصول مشروع القانون المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح بالقطاع العام. وتداولت اللجنة حول الفصل الرابع من مشروع القانون وحول القسم

لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

استمعت يوم 19 افريل 2018 إلى كل من وزير العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان ورئيس الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية حول مشروع القانون الأساسي عدد 25/2018 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية. وصادقت اثر ذلك على المصادقة على تقاريرها بشأن

مشروع قانون أساسي يتعلق بهيئة حقوق الإنسان ومشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية لبروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في إفريقيا، ومشروع قانون أساسي والمتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية الى البروتوكول الاختياري الثالث الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات

واستمعت اللجنة يومي 20 و27 افريل 2018 إلى كل من وزير العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان وممثل عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتونس ورئيسة جمعية منامي ورئيس جمعية تونس أرض الإنسان حول مشروع القانون الأساسي عدد 11/2018 المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقد بين الوزير أنه تمّ تشريك مختلف الأطراف المعنية في إعداد المشروع، كما نظمت في شأنه عدة ورشات، مشيرة إلى استعداد الوزارة للتفاعل الإيجابي مع جميع الملاحظات والمقترحات المقدمة.



لجنة المالية والتخطيط والتنمية

خصصت اللجنة جلسة يوم 04 أفريل 2018 للنظر في مشاريع غلق ميزانيات الدولة لسنوات 2013 و2014 و2015. وواصلت يوم 05 أفريل 2018 النظر في مشروع القانون الأساسي للميزانية (عدد 71/2015). واتفق أعضاء اللجنة خلال هذه الجلسة على دراسة الباب المتعلق بتنفيذ ميزانية مجلس نواب الشعب المدرج في مقترح القانون الأساسي المتعلق باستقلالية مجلس نواب الشعب وقواعد سير عمله (عدد 42/2015) والخروج بمقترحات عملية تتركز الاستقلالية المالية والإدارية لمجلس نواب الشعب وخاصة في مجال تنفيذ الميزانية والمجال الإداري.

استمعت اللجنة يوم 19 أفريل 2018 إلى ممثلي دائرة المحاسبات حول مشاريع غلق ميزانيات الدولة لسنوات 2013 و2014 و2015.

كما وافقت اللجنة على طلب وزارة المالية بخصوص إصدار البنك المركزي التونسي قرضا رقاعيا بالسوق المالية العالمية إما بالدولار أو الأورو بمبلغ أقصى في حدود 1000 مليون دولار وذلك بحضور إطار ممثل عن وزارة المالية.



لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة



خصصت جلسة يوم 19 أفريل 2018 لمواصلة مناقشة مشروع القانون المتعلق بالبنائيات المتداخلة للسقوط فصلا فصلا. وقد تمّ الاتفاق على تأجيل مناقشة مشروع القانون إلى حين انتهاء المجلس من المصادقة على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالجماعات المحلية.

لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية

خَصَّصَتْ جلستها يومي 03 و06 أفريل 2018 للنظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي للنهوض بالفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل، حيث استمعت يوم 03 أفريل إلى ممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية. وخصَّصَتْ اللّجنة جلسة يوم 6 أفريل 2018 للتصويت على فصول مشروع القانون. حيث تبنت اللّجنة بإجماع أعضائها مقترح إحداث مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية تخضع لإشراف الوزارة المكلفة بالشؤون الاجتماعية، يطلق عليها تسمية " الوكالة الوطنية للأمان الاجتماعي" تتولى تنفيذ برامج وآليات مقاومة الفقر والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل بالاستناد إلى قواعد الشفافية والموضوعية والإنصاف.

صادقت اللجنة على تقريرها حول مشروع قانون إحداث برنامج الأمان الاجتماعي، وذلك بعد الاطلاع عليه يومي 18 و19 أفريل 2018.

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

استمعت يوم 03 أفريل 2018 إلى ممثلي الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري ومدير عام الديوان الوطني للزيت حول إشكاليات تصدير زيت الزيتون والحلول الممكنة لتفاديها.

وتطرق ممثلو الاتحاد إلى غياب استراتيجية واضحة تتعلق بقطاع زيت الزيتون إضافة إلى غياب التفاعل والتعامل الإيجابي لوزارة الفلاحة مع كل الأطراف المتدخلة، داعين إلى إحداث مركز في زيت الزيتون يضم كل الأطراف المتدخلة في الموضوع. وأشار مدير عام الديوان الوطني للزيت إلى انعقاد اجتماعات لبحث سبل تذليل الصعوبات الموجودة.

كما صادقت اللجنة أيام 4.5 و11 و18 و19 أفريل 2018 على عدد من فصول مشروع القانون المتعلق بالسلامة الصحية وجودة المواد الغذائية وأغذية الحيوانات. وذلك بحضور ممثلين عن كل من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة الصحة ووزارة الشؤون المحلية والبيئة لمرافقة اللجنة طيلة جلسات مناقشة مشروع القانون. كما شرعت اللجنة في دراسة الفصول المتعلقة بالمخالفات والعقوبات.

لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية

نظرت يوم 05 أفريل 2018 في برنامج عملها للفترة المقبلة.

واستمعت يوم 11 أفريل 2018 إلى وزير التربية حول موضوع حجب أعداد التلاميذ، حيث بيّن الوزير أن قرار عدم التفاوض مع الجامعة العامة للتعليم الثانوي في ظل قرار حجب الأعداد هو موقف حكومي وليس موقف وزير التربية لوحده. وأكد أن الوزارة لم تقطع الحوار، وتمّ توسيع التفاوض بتشريك وزراء المالية والشؤون الاجتماعية ورئاسة الحكومة والأمين العام لاتحاد الشغل. وأعرب عن أمله في حلّ هذا الإشكال في أقرب الأوقات بتدخل وفاقي وعقلاني يغلب مصلحة الوطن.



اللجان الخاصة

لجنة التنمية الجهوية

استمعت يوم 23 أبريل 2018 الى ممثلين عن وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي قصد تعميق النظر في برامج التنمية المندمجة. وبين ممثلو الوزارة أن منهجية تنفيذ البرنامج اعتمدت على التشاركية في مختلف المستويات، ودعم اللامركزية عبر إعطاء الجهات صلاحيات أوسع في الاستنباط وفي ضبط الأولويات التنموية لفائدة مناطق التدخل المعنية شرط مراعاة قابلية الإنجاز الفني والانصهار في إطار الاستراتيجيات القطاعية. وشدد أعضاء اللجنة على أهمية إيجاد حلول لعزوف الشباب قصد حثهم لاستغلال البرنامج ولبعث مشاريعهم، وهو ما يستوجب التقليل الفعلي للإجراءات الإدارية ومساعدتهم على تخطي العراقيل التي تعترضهم.

لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

اجتمعت يوم 23 أبريل 2018 للنظر في برنامج العمل خلال أشهر أبريل وماي وجوان 2018. ويتضمن البرنامج بالأساس القيام بزيارات ميدانية إلى بعض المؤسسات وعقد جلسات استماع وتنظيم أيام دراسية برلمانية تتناول مواضيع ذات علاقة بالطفولة والشباب والمسنين والأسرة، على أن يتم ضبط الرزنامة النهائية وتواريخ هذه الأنشطة في اجتماع لاحق.

لجنة الأمن والدفاع

استمعت يوم 16 أبريل 2018 إلى وزير النقل حول تقرير الزيارة الميدانية التي أدتها اللجنة إلى ميناء رادس للاطلاع على الجوانب الأمنية والديوانية. وأشار الوزير إلى وجود العديد من الإشكاليات والصعوبات بالميناء تعود أساسا إلى غياب الحوكمة وتراجع الخدمات المينائية.



لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد

نظرت يوم 16 أبريل 2018 في منهجة عملها لإبداء الرأي في مشروع قانون التصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع. وصادقت اللجنة بإجماع أعضائها الحاضرين على مقترح طلب مدها بتقرير كتابي حول النتائج الأولية لعملية اقتناء اتصالات تونس لمساهمات في رأس مال مشغل الاتصالات GO مالطا، وحول تقييم جدوى هذه العملية وانعكاساتها على الوضعية المالية والتجارية لشركة اتصالات تونس وعلى مخططاتها الاستثمارية خلال الفترة القادمة، وذلك عملا بمقتضيات الفصل 81 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. كما استمعت اللجنة يوم 23 أبريل 2018 إلى وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية حول برنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية بالمدن الكبرى وبرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (وكالة التهذيب والتجديد العمراني) في ضوء التقرير السنوي العام الثلاثين لدائرة المحاسبات.



لجنة شؤون التونسيين بالخارج

اجتمعت يوم 16 أفريل 2018 للنظر في عدد من المواضيع. خصّصت الجزء الأول للتشاور والتنسيق حول برنامجها بخصوص الاستعدادات لعودة الجالية التونسية بالخارج بمناسبة العطلة الصيفية. واستمعت في جانب آخر من الجلسة إلى كاتب الدولة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالبحث العلمي حول موضوع هجرة الكفاءات التونسية. ثمّ استمعت إلى ممثلين عن الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص حول موضوع الاتجار بالأشخاص وعلاقته بالعقود الوهمية.



اللجنة الانتخابية

أنهت اللجنة يوم 16 أفريل 2018 الفرز الإداري لملفات الترشيح لعضوية هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. والتي توزعت كالتالي:

61 العدد الجملي للترشحات

30 عدد الترشحات المقبولة

31 عدد الترشحات المرفوضة

لجنة التحقيق حول شبكات التجنيد التي تورطت في تسفير الشباب التونسي إلى مناطق القتال

استمعت يوم 16 أفريل 2018 إلى السيد محمد علي الرزقي، الكاتب العام لنقابة الأمن الجمهوري، وإلى السيد حسين السعيد، الكاتب العام للمساعد لنقابة الأمن الجمهوري. وأفاد كاتب عام النقابة أن المؤسسة الأمنية مخترقة من طرف رجال أعمال وسياسيين أفرغوا وزارة الداخلية من إطارات ذات كفاءة عالية وعوضوها بأشخاص لا خبرة لهم مما أدّى إلى تكوين ما يسمى بالأمن الموازي الذي تمكن من مصالح إدارة الحدود والأجانب.



يوم برلماني حول "مدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك البرلمانية"

وتطبيقها في البرلمان البلجيكي وبينت المسؤولية عن مدونة السلوك بالجمعية الوطنية الفرنسية خصوصية تجربة مسؤول الأخلاقيات بالبرلمان الفرنسي وبرز وظائفه.

من جهته، استعرض السيد جعيدان، صاحب المبادرة، أبرز أهداف وخصوصية مدونة السلوك التي تتجسد في إدخال جملة من التنقيحات على النظام الداخلي للمجلس من أهمها تنظيم الأداء النيابي عبر التزام النواب بتمثيل مصالح الشعب والدفاع عنها وعدم الارتباط بمصالح قطاعية أو متعلقة بمراكز نفوذ وتعزيز قيم الوحدة الوطنية والتسامح والتوافق والامتناع عن التحريض وإثارة الفتن وكل ما من شأنه المس بأمن الدولة والمجتمع واستقرارهما. وثن المشاركون من النواب والخبراء والمستشارين ما تم تقديمه مشيرين الى أهمية هذه المدونة ودورها في تعزيز الثقة في البرلمان وفي هياكله المنتخبة.

نظم مجلس نواب الشعب بالتعاون مع المجلس البرلماني للفرنكوفونية يوم 18 أفريل 2018 يوما دراسيا برلمانيا بمقر الأكاديمية البرلمانية حول: "مدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك البرلمانية"، وذلك بحضور السيد رضا الدلاعي رئيس لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والانتخابية والسيد الطيب المدني رئيس لجنة التشريع العام والنائب السيد رياض جعيدان صاحب مبادرة "مدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك البرلمانية"، والسيد FRANCIS DELPEREE، عضو مجلس نواب المملكة البلجيكية والسيدة AGNES RIBOLOTT- TROIZIER المسؤولة عن مدونة السلوك بالجمعية الوطنية الفرنسية وعدد من النواب والخبراء.

وقد تمّ التطلّز إلى التجريبتين البلجيكية والفرنسية، حيث استعرض عضو مجلس نواب المملكة البلجيكية المفاهيم العامة

